الابعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الاوروبي بعد العام ٢٠٠٠

أ.و. قاسم محمد عبيد
كلية العلوم السياسية جامعة النهرين

سينا ميخائيل عيسى
سكرتير اول دائرة اوروبا وزارة الخارجية

https://doi.org/10.61353/ma.0010023

إن صعود موارد الطاقة في سلّم أولويات الأمن الوطني والقومي للدول وضمن حسابات عناصر القّوة والتأثير في السياسة الدولية جعل من مواردها محور استراتيجيات الدول الكبرى ،وبالتحديد دور موارد النفط والغاز الطبيعي في الاستراتيجية الروسية الجديدة التي أُطلقت عام ٢٠٠٠ و ركزت على عودة روسيا من بوابة الاقتصاد الطاقوي، كقوى كبرى ومؤثرة في نظام دولي متعدد الأقطاب تكون فيه قطباً فاعلاً ومؤثراً، وقد شكل هذان الموردان الاستراتيجيان محوراً هاماً في العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي، وأصبح لهما انعكاسات سياسية واقتصادية وعسكرية على المستوى الداخلي الروسي والمستوى الخارجي المتمثّل بالدرجة الأولى في الاتحاد الأوربي فضلاً عن أطراف أخرى تمثلت بالدول المنتجة لموارد النفط والغاز الطبيعي، والدول التي شكلت ممرات عبور امدادات هذين الموردين إذ أصبحت الأخيرة ساحة للتنافس والصراعات بين روسيا من جهة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، في محاولة كل طرف حماية مصالحه الطاقوية على حساب استقرار ومصالح تلك الدول وسيادتها.

The strategic dimensions of the Russian energy orientation towards the European Union after 2000 A.D.

Abstract

The rise of energy resources in the list of national and national security priorities of countries and within the calculations of the elements of power and influence in international politics made its resources the focus of the strategies of the major countries, specifically the role of oil and natural gas resources in the new Russian strategy launched in 2000, which focused on Russia's return from the gateway to the energy economy As major and influential powers in a multi-polar international system in which they are an active and influential pole, these two strategic resources have formed an important axis in the relations between.

the Russian Federation And the European Union, and they have political, economic and military repercussions at the Russian internal level and the external level represented primarily in the European Union in addition to other parties represented by the countries producing oil and natural gas resources and the countries that formed the transit passages for the supply of these two resources as the latter became an arena for competition and conflicts between Russia on the one hand The European Union and the United States of America on the other hand, in each side's attempt to protect their energy interests at the expense of stability, interests and sovereignty of those countries.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية ،الاتحاد الاوربي ،الطاقة ،الاستراتيجية ،الأبعاد الاستراتيجية

المقدمة

تحتل موارد الطاقة مكانة مهمة لدى كل الدول، وبصورة خاصة الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً ومنها دول الاتحاد الاوربي، إذ تُعد الطاقة القوّة المحركة لعجلة الصناعة والاقتصاد في تلك الدول. وإنّ التحول في استهلاك موارد الطاقة من الفحم الى النفط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ثم الى الغاز الطبيعي، كان نقطة تحول مهمة في مسيرة الاتحاد الأوربي التي لديها كميات وفيرة من الفحم بينما تفتقر الى النفط والغاز الطبيعي الكافيين لسد احتياجاتها المتزايدة في مختلف القطاعات وبصورة خاصة الدول الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا، مما دفع هذه الدول إلى البحث عن تلك الموارد خارج حدود القارة وتأسيس علاقات اقتصادية مع الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وفي مقدمتها روسيا الاتحادية. وهكذا ولدت علاقة الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوربي التكتل الاقتصادي الضخم الأكبر في العالم وبين روسيا الاتحادية العملاق الطاقوي.

وإنّ صياغة الاستراتيجية لأي دولة يتطلب الأخذ بالحسبان القدرات والإمكانات التي تملكها الدولة وتكون بمثابة مُرتكزات يُعتمد عليها، من أجل تحقيق أهداف الدولة العليا ومصالحها. وتتأثر صياغة الاستراتيجية –ايضاً– برؤى صُنّاع القرار حول كيفية تحقيق تلك الاهداف باستعمال عوامل القوة المادية والمعنوية المتوفرة. وقد أدرك صانعو الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠ أهمية موارد النفط والغاز الطبيعي، وأنّهما من عناصر قوة الدولة وعوامل مهمة لتطور البلاد وتحقيق الاهداف الاستراتيجية على المستويين الاقليمي والدولي واستعادة مكانة البلاد العالمية وهيبتها.

لذلك اختارت القيادة الروسية منذ عام ٢٠٠٠ الارتكاز الى الطاقة، لاسيما النفط والغاز الطبيعي، كأداة في تنفيذ الاستراتيجية الروسية ازاء دول الخارج القريبة والبعيدة، لاسيما الاتحاد الأوربي، فقد اتسمت هذه الاستراتيجية بالواقعية وشّكل الاقتصاد و قطاع النفط والغاز الطبيعي تحديداً بأبعادهُ الأمنية والسياسية.

إنّ موارد الطاقة تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الروسي بوصفها محركاً أساساً للعجلة الصناعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى المستوى الداخلي تشكل صادرات هذا القطاع ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية، كما تسهم العائدات المتحققة من بيع الصادرات في أكثر من ٦٠٪ حصيلة روسيا من العملات الصعبة؛ مما يساعد في رفع مستوى معيشة المواطنين وتطوير القطاعات الأخرى في البلاد الأمر الذي يُسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي والتطور الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة، أما على المستوى الخارجي فبفضل ما تمتلكه روسيا من قدرات كبيرة من موارد النفط والغاز الطبيعي، أغناها عن الحاجة الى استيرادها، وباتت موارد الطاقة من عناصر قوة الدولة الروسية وجعلها تشغل مركزاً حيوياً في سوق الطاقة العالمي.

أولاً :أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة من في أنها تحاول البحث في الابعاد الاستراتيجية للتوجه

الطاقوي الروسي تجاه أوربا ، بعد أن أولت روسيا الاتحادية أهمية خاصة للطاقة وأمنها خاصة بعد تسلّم الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في العام ٢٠٠٠ ،ووضَع– آنذاك– وثيقة التصورات الاساسية للاستراتيجية الروسية التي أولت اهمية خاصة للبعد الطاقوي في توجهها نحو الخارج القريب والبعيد ؛ لأن الطاقة المورد الاستراتيجي لاستعادة مكانة روسيا الاتحادية على المستوى الاقليمي والدولي .

ثانياً :مشكلة الدراسة : لقد استوعبت القيادة الروسية الجديدة التغيرات التي طرأت على العالم في بداية القرن الحادي والعشرين إذ أصبحت موارد النفط والغاز الطبيعي محركاً أساسياً للدول، وعندما قررت العودة الى النظام الدولي كقوى كبرى مؤثرة وضعت استراتيجية جديدة ركزت على توظيف مواردها الطاقوية لتحقيق ذلك ، تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي (ما الابعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه اوربا).

ثالثاً: فرضية الدراسة : حددت القيادة الروسية الجديدة بعد العام ٢٠٠٠ أهم أهداف الاستراتيجية التي أطلقتها في العام نفسه، وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعادة هيبة البلاد ومكانتها الدولية ونفوذها المؤثر في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، واعتمدت على مجموعة أدوات ووسائل لتنفيذ تلك الأهداف، وضمن الاستراتيجية الجديدة أصبحت موارد الطاقة تحديداً النفط والغاز الطبيعي هدفاً وأداةً في نفس الوقت ، الأمر الذي كان له أبعاد طالت مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية في المستوى الداخلي، وبشكل أكبر في المستويين الإقليمي والدولي. وبذلك يمكن ان نصيغ فرضية الدراسة بالاتي (هناك علاقة جدلية بين الطاقة والتوجه الاستراتيجي الروسي من خلال انتخاب دول /اقاليم ذات قيمة استراتيجية بالنسبة لروسيا فيما يتعلق بمصالحها الطاقوية ومنها الدول الاوربية ذات الاعتماد شبه الكلي على موارد الطاقة الروسية وبالذات النفط والغاز الطبيعي)

رابعاً : مناهج الدراسة : لقد كان عماد هذه الدراسة ثلاثة مناهج ،وهي المنهج التاريخي الذي يركز على فهم الماضي لتحليل الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ،والمنهج التحليلي الذي يساعد على التحليل العلمي والتفسير المنطقي، والمنهج الاستشرافي لاستقراء المستقبل ، فضلا عن ذلك فقد تم توظيف الجداول والبيانات الاحصائية كأدوات بحثية لوصول الباحث الى غايته .

خامساً :حدود الدراسة : لقد كانت الحدود الزمانية بعد العام ٢٠٠٠ أي بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد السلطة في روسيا ، أما الحدود المكانية فهي دول الاتحاد الأوربي ذات الاعتماد الكبير على موارد الطاقة الروسية (النفط والغاز الطبيعي).

سادساً :هيكلية الدراسة : تم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور، فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات ، فقد خصص المحور الاول للبحث في الابعاد السياسية والاقتصادية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي ، في حين ركز المحور الثاني على الابعاد الامنية والعسكرية للتوجه

الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الاوربي . أما المحور الثالث فخصص للبحث في الافاق المستقبلية للتوجه الطاقوي الروسي .

أولاً :الأبعاد السياسية والاقتصادية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي

أحدث تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة تحولات في الاستراتيجية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية للدولة الروسية الجديدة. إذ كان عقد التسعينات مرحلة انتقالية اتسمت بالفوضوية وتخبط التوجهات السياسية والاقتصادية وصولاً الى بداية الألفية الثالثة التي شهدت جهوداً كبيرة نجحت في إخراج روسيا من حالة التدهور الشامل، والعودة بها كقوة كبرى في النظام الدولي عن طريق بوابة الاقتصاد المدعوم بالقوة العسكرية[1] .

وشكلت موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي محوراً مهماً في الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي بعد العام ٢٠٠٠، لما تتمتع به موارد الطاقة لدى كلا الطرفين، فهي العمود الفقري للاقتصاد الروسي وهي المحور الذي تأسست في ضوئه المجموعة الاوربية للفحم والصُلب عام ١٩٥١ نواة الاتحاد الأوربي. ونظراً لتزايد أهمية النفط والغاز الطبيعي على مستوى العالم اختار صانع القرار السياسي الروسي أن يستعملها كأداة في استراتيجية بلاده إزاء الدول الأخرى، ولاسيما ازاء دول الجوار القريب والبعيد، واداة للتأثير في الحلفاء والمنافسين في وقت واحد، فضلاً عن نشر نفوذ روسيا في الخارج[2] .

شهد بداية عقد التسعينات ظهور جمهورية روسيا الاتحادية. وفاز بوريس يلتسن بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٩١ وأصبح أول رئيس لجمهورية روسيا الاتحادية، وقد تبنى توجهاً استراتيجياً قائماً على الاندماج الكامل بالغرب، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي، في المستويين السياسي والاقتصادي[3]. والانتقال من النظام الشمولي وسيطرة الدولة على الاقتصاد الى النظام الليبرالي التعددي واقتصاد السوق الحُر المفتوح. وتبنى يلتسن ما عُرف بسياسة "العلاج بالصدمة" وهو الانتقال الكامل والجذري من النظام الاقتصادي المركزي الى نظام السوق الحر المفتوح، من دون المرور بمراحل تمهيدية تخفف من الآثار الناتجة عن هذا الانتقال ما أدى الى تأزم الاقتصاد الروسي وسيطرة فئة محددة " أوليغارشيا" محيطة بالرئيس على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والمالية وضعف سيطرة الدولة وفرضها للقانون وارتفاع معدلات البطالة وانهيار الاقتصاد والاعتماد الكبير على الغرب والمجتمع الدولي في الحصول على المساعدات المالية ومن ثَّمَ ارتفاع ديون البلاد الخارجية؛ الأمر الذي أسهم وبشكل كبير في إضعاف دور روسيا في مناطق نفوذها التقليدي في وسط آسيا وشرق أوربا وايضاً إضعاف دورها في المجتمع الدولي[4]. وكان من أوضح نتائج تطبيق عمليات الخصخصة دخول رؤوس الأموال الأجنبية الى العديد من القطاعات الاقتصادية، وأهمها قطاع الطاقة الذي يُعد العمود الفقري للاقتصاد الروسي، وتراجع سيطرة الدولة على الثروات القومية وبصورة خاصة النفط والغاز الطبيعي؛ إذ استحوذت مجموعة من الشركات الروسية الخاصة العائدة لرجال الأعمال موالين للغرب على هذا القطاع[5].

عملت القيادة الروسية الجديدة برئاسة فلاديمير بوتين، الذي فاز في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، على عودة روسيا الى الساحة الدولية كقوى عظمى من

بوابة الاقتصاد واستعمال موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي بما يخدم توجهات البلاد وأهدافها، ويعزز أمنها ومصالحها القومية. وتم تضمين ذلك في وثيقة الأمن القومي الروسي الصادرة عام ٢٠٠٠. إذ اعتمد الرئيس بوتين على النفط والغاز الطبيعي أداةً اساس وفاعلة في تنفيذهُ الاهداف التي حددتها الاستراتيجية الجديدة. الأمر الذي تطلَّب تعزيز قبضة الدولة على القطاع الطاقوي الذي يشمل: الثروات المتوفرة من موارد النفط والغاز الطبيعي والاحتياط، والبنى التحتية من مواقع انتاجية، وشبكات نقل الطاقة وخطوط أنابيب، وناقلات، ومنشآت التصدير والتخزين، وشركات النفط والغاز الطبيعي الوطنية العاملة داخل روسيا ونشاطها في الدول الاخرى[6].

إنَّ استعادة الحكومة الروسية السيطرة على قطاع الطاقة، الذي عرف بـ "ديكتاتورية السوق"[7] كان له أبعاد سياسية واقتصادية على المستوى الخارجي طالت الاتحاد الاوربي المستفيد الأول من موارد النفط والغاز الطبيعي الروسية، فعلى المستوى القانوني تبنت الحكومة الروسية الاجراءات الآتية:[8]

- منع الشركات الأجنبية، أو شركات القطاع الخاص الروسية الموالية للغرب من السيطرة الكاملة على قطاع الطاقة لما يشكله من تهديد للأمن الوطني الروسي. لذلك عمدت الحكومة الروسية لضمان سيطرتها على شركات الطاقة الوطنية الكبرى مثل شركة غاز بروم و شركة روزنفت وشركة ترانسنفت، عن طريق امتلاك حوالي ٥٢٪ من أسهم الشركات المذكورة. فضلاً عن دعم الحكومة الروسية لشخصيات موالية لها ليكونوا على رأس تلك الشركات ما أدى الى ظهور "اوليغارشيا" جديدة تحت السيطرة الحكومية واعتماد خصخصة جزئية لرأسمال تلك الشركات.
- اصدار مرسوم رئاسي عام ٢٠٠٦ ينظم الاستثمارات الاجنبية، ولا سيما الاستثمار الاوربي، في قطاع النفط والغاز الطبيعي الروسي. وبموجب المرسوم يجب على الشركات الاجنبية منح ٥٠٪ من اسهمها الى الحكومة الروسية والقبول بمشاركة الأخيرة في عمليات الاساسية في قطاع الطاقة (التنقيب، والاستخراج ، والانتاج) مقابل الحصول على التراخيص اللازمة للاستثمار. وهو ما يتيح للحكومة الروسية التأثير في مجلس ادارة تلك الشركات وبالشكل الذي يخدم المصالح الروسية. ويمكنها من التحكم بشبكات نقل النفط والغاز ضمن المشاريع الجديدة.
- تبني مبدأ المعاملة بالمثل، فالدول الأوربية التي ترغب بالنشاط الاستثماري في قطاع الطاقة الروسي يجب أن تسمح لشركات الطاقة الروسية، وبصورة خاصة شركة غاز بروم وشركة لوك أويل، بالاستثمار في أسواقها. وهو الأمر الذي حقق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة لروسيا لاحقاً، إذ شكل درعاً لها، وأسهم في التخفيف من آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليها الاتحاد الأوربي بعد أزمة شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤. فقد كان تغلغل شركة غازبروم في قطاع الطاقة للاتحاد الأوربي معرقلاً لاتخاذ القرارات التي تُضر بمصالح روسيا.
- اعتماد نظام ضريبي بسيط وفعال لتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة، وفي الوقت نفسه

استعمال ملف (التهرب الضريبي) لملاحقة رجال الأعمال الروس الذي سيطروا على قطاع الطاقة لتنفيذ أجندات غربية.

- منع الشركات الروسية الخاصة والشركات الأجنبية من بناء شبكات نقل على الأراضي الروسية. و السماح لها بالأسهم في بناء شبكات النقل او اعادة تأهيلها مقابل خفض الرسوم التي تفرض عليها عند استعمال تلك الشبكات، بما يضمن سيادة الحكومة الروسية بعد انتهاء عملية البناء أو اعادة التأهيل.

أما على المستوى العملي فقد استعملت القيادة الروسية النفط والغاز الطبيعي اداةً من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية أو كلاهما. ولاسيما إزاء دول الجوار التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفيتي بهدف المحافظة على النفوذ الروسي في تلك الدول التي تشكل مناطق حيوية لها. وشمل توجيه الأداة الطاقوية إزاء دول الجوار البعيد وهي الاتحاد الاوربي لخلق تأثير على قرارتها ومواقفها. إذ تعتمد دول وسط وشرق أوربا على النفط الروسي بنسبة ٩٠٪[9]. بينما تعتمد دول جنوب شرق أوربا ودول البلطيق على الغاز الطبيعي الروسي بنسبة تقارب الـ ١٠٠٪[10].

بدأت الحكومة الروسية منذ عقد التسعينيات بإدخال تغييرات في سياستها الطاقوية إزاء الدول الأعضاء في الاتحاد السوفيتي ولا سيما دول العبور وهي أوكرانيا وبيلاروسيا، لاعتبارات سياسية واقتصادية ولجأت لاستعمال النفط والغاز الطبيعي أداةً لممارسة ضغوط على تلك الدول، ومن ثَمَّ على دول الاتحاد الاوربي المستهلكة بشكل غير مباشر. وابتداءً من عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٩[11]. أخذ هذا الاستعمال أشكالاً تراوحت بين: رفع اسعار النفط والغاز الطبيعي، والتهديد بقطع الامدادات أو قطعها بالفعل، واستغلال ديون الطاقة الموجودة او خلق ديون طاقة جديدة، والاستيلاء على البنى التحتية لقطاع الطاقة في الدول المعنية. وكما مبين في الجدول رقم (١)[12]:

جدول رقم ١

حالات استعمال امدادات الطاقة أداةً في الاستراتيجية الروسية ازاء دول الجوار

	الدولة	الفترة	الحالة	الاسباب
1	ليتوانيا	للفترة ١٩٩٢ -2006	قطع امدادات	● رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة CIS والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها. ● محاولة روسيا الاستحواذ على بنى تحتية لقطاع الطاقة.
				● الضغط على ليتوانيا لبيع مصفاة نفط. ● محاولة ليتوانيا اتباع سياسية التنويع في امدادات الطاقة.
2	لاتيفيا	1992	قطع امدادات	رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها.
		2002	التهديد بقطع الامدادات	للاستحواذ على شركة النفط الرئيسية في لاتيفيا Ventspils Nafta
3	استونيا	1992	قطع امدادات	● رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها.
		2007	=	● قيام السلطات الاستونية بنقل تمثال تذكاري يعود لحقبة الاتحاد السوفيتي

4	جورجيا	للفترة ١٩٩٨–٢٠٠٨	تهديد بقطع الامدادات، قطع امدادات	• دعم جورجيا للمقاتلين الشيشان. • دورها في تشكيل منظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM. • اندلاع ثورة عام ٢٠٠٤ ورغبة الحكومة الجديدة الانضمام الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO • اتباع سياسة التنويع في مُصَدري الطاقة عن طريق دعمها لإنشاء خط باكو – تبليسي–جيهان BTC لنقل الغاز. • القاء القبض على مسؤولين من الجيش الروسي بتهمة التجسس.
5	بيلاروسيا	للفترة ١٩٩٤–٢٠١٠	رفع الاسعار والتهديد بقطع الامدادات	• للاستحواذ على شركة نقل الغاز الوطنية في بيلاروسيا. • القبول بالشروط الروسية الخاصة بنقل الغاز الطبيعي.
6	اوكرانيا	للفترة ١٩٩٤–٢٠٠٩	قطع امدادات	• تراكم ديون الطاقة على اوكرانيا. • انضمامها لمنظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM. • اندلاع ثورة عام ٢٠٠٥ في اوكرانيا ومحاولة الحكومة الاوكرانية الجديدة الموالية للاتحاد الاوربي تقليص نشاط شركة غازبروم الروسية. • منع اوكرانيا من الانضمام الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO. • دعم اوكرانيا لجورجيا خلال حربها مع روسيا عام ٢٠٠٨. وتهديدها بغلق القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم.
7	مولدافا	1998	قطع امدادات	• انضمامها لمنظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM. • للاستحواذ على منطقة ترانسنيستريا، Transnistria التي يمر خلالها انبوب النفط دروزبا.
8	ارمينيا	2005	رفع اسعار	السيطرة على شبكة انابيب الخط الايراني – الارمني.
9	التشيك	2003	التهديد بقطع الامدادات	• انضمام التشيك الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

https://fas.org/sgp/crs/row/RL34261.pdf

ويتضح من الجدول اعلاه آلية استعمال النفط والغاز الطبيعي أداةً في عملية تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو كلاهما. وبلغت عدد حالات استعمال الأداة الطاقوية منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٠ حوالي ٥٥ حالة توزعت بين (٣٨ حالة قطع امدادات) و(١١ حالة رفع الاسعار) و(حالتي تهديد بقطع الامدادات) فضلاً عن بعض حالات تخريب البنى التحتية لقطاع الطاقة من شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي وشبكة نقل الطاقة الكهربائية) حيث أتُهمت روسيا بالوقوف وراء تلك الأعمال التخريبية وكانت موجهة في معظم الأحيان ضد جورجيا[13] .

وسجل عام ١٩٩٨ أعلى نسبة لاستعمال الأداة الطاقوية ولا سيما ازاء دول العبور الأساس، وهي أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافا فضلاً عن جورجيا. حيث إن الدول الثلاث الاولى كانت مستهدفة بشكل اكبر من غيرها، نظراً للأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية التي تمثلها لدى روسيا الاتحادية. وهي[14]:

- أمية أمنية مرتبطة بالعمق الأمني لروسيا الاتحادية بعد توسعات الاتحاد الأوربي وحلف الناتو.
- أهمية اقتصادية تتمثل في أن هذه الدول تشكل ممراً للشبكات القديمة التي تنقل النفط والغاز الطبيعي منذ عهد الاتحاد السوفيتي الى الاتحاد الاوربي، وأهمها خط نقل النفط دروجبا Druzhba الذي يعود لعام ١٩٦٢.
- أهمية سياسية مرتبطة بضرورة الحفاظ على النفوذ الروسي في هذه الدول التي ترتبط شعوبها بروابط تاريخية وثقافية مشتركة وسعي روسيا للاستفادة من احياء الميراث السلافي القديم.

و تكررت حالات قطع الامدادات مع جورجيا نظراً لدورها النشط في منظمة گـوام *GUAM[15] وهي

المنظمة تنظر اليها روسيا كمنظمة منافسة لرابطة الدول المستقلة *CIS[16]، وانها جزء من استراتيجية تدعمها الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الروسي في منطقة القوقاز وشرق أوربا.

وشهد عهد الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن أعلى عدد من حالات استعمال الأداة الطاقوية لأغراض سياسية إذ بلغت (٢٩) حالة وفي معظم تلك الحالات تم قطع الامدادات عن الدول المعنية. بينما تراجع عدد هذه الحالات في عهد الرئيس فلاديمير بوتين ليبلغ ٣٦ حالة. وبلغ أدنى حد له في عهد الرئيس (ميدفيدف) وعلى الرغم من انخفاض معدل استعمال الأداة الطاقوية في عهد الرئيسين الروسيين الاخيرين، إلا ان ذلك كان إما بسبب اللجوء الى الخيار العسكري كما في حالة الاجتياح الروسي لجورجيا عام ٢٠٠٨ ودعم القيادة الروسية لانفصال إقليمي ابخازيا وأوسيتيا الجنوبية، أو إنَّ تلك الحالات كانت لمدة اطول وأكثر حِدّةً بما يُلحق ضرراً بالدول المستهدفة كما حدث عام ٢٠٠٩ عندما تم قطع الامدادات الغاز الطبيعي عن اوكرانيا لمدة اسبوعين[17].

تجدر الاشارة الى إنَّ القيادة الروسية تجنبت استعمال النفط اداةً في علاقاتها الخارجية وإبعاد القطاع النفطي عن تأثيرات التنافسات السياسية؛ بسبب الاهمية الاقتصادية العالية التي يشكلها هذا القطاع في الاقتصاد الروسي ومساهمته الكبيرة في اجمالي الناتج المحلي الروسي قياساً بمساهمة الغاز الطبيعي[18]. وكما هو مبين في الجدول رقم(٢):

جدول رقم ٢

نسبة مساهمة عائدات بيع النفط والغاز الطبيعي في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي GDP لروسيا الاتحادية

العام	النفط	الغاز
1999	7.8%	1.4%
2013	9%	3.5%
2016	5%	2%
2017	6.4%	2.5%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

1. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PETR.RT.ZS?end=2018&locations=RU&start=2010
2. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.NGAS.RT.ZS?locations=RU&start=2010&end=2018

إنَّ القيادة الروسية برئاسة بوتين حاولت التوفيق ما بين الأهداف الاستراتيجية والوسائل التي استعملتها وكذلك في تحقيق التوازن بين حاجة قطاع الطاقة الروسي الى استثمارات دول الاتحاد الاوربي لتطوير البنى التحتية للقطاع بما سيؤدي الى زيادة الانتاج، وبين ضرورة سيطرة الحكومة الروسية ولو بشكل جزئي على قطاع النفط والغاز الطبيعي لحماية مصالحها القومية. إذ سمح الرئيس فلاديمير بوتين خلال مدته الرئاسية الثانية التي بدأت عام ٢٠١٢ بخصخصة جزئية لبعض الشركات الطاقة الروسية لجذب رؤوس الأموال الروسية الخاصة، وايضاً الاستثمارات الاجنبية الى حقول النفط والغاز وصيانتها وتطويرها لاسيما التي تقع في مناطق بعيدة وذات مناخ قاسٍ في منطقة القطب الشمالي ومنطقة سيبيريا. كما أنّ هذه الخصخصة الجزئية كانت تلبية لشروط انضمام

روسيا الى منظمة التجارة العالمية WTO التي تفرض تحرير السوق الروسي وبصورة خاصة سوق الطاقة[19] .

على الرغم من إنَّ سياسة روسيا في استعمال موارد النفط والغاز الطبيعي أداةً لتحقيق اهداف سياسية ، نجحت الى حدٍ ما في تحقيق أهداف وقتية في حينها، لكن من الجانب الآخر كان لها أثر سلبي على روسيا. فنتيجة للاعتماد المتبادل والتبعية الطاقوية الروسية لسوق الطاقة للاتحاد الأوربي، فإنَّ لجوء روسيا الى قطع امدادات الغاز الطبيعي تسبب في خسائر مالية أثرت سلباً في اقتصادها الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات بيع النفط والغاز الطبيعي وتوفير العملة الصعبة للموازنة العامة للحكومة الروسية، أوضحها البحث في الفصل الثاني.

ومن ناحية أخرى فقد أثرت هذه السياسة سلباً في روسيا وامكانية الوثوق بها بوصفها مُصّدِراً لموارد الطاقة في السوق العالمية؛ إذ ظهرت بصورة الدولة التي لا يمكن التنبؤ بمواقفها او الاعتماد عليها بشكل دائم أو حتى في حالات الأزمات. فضلاً عن الاضرار التي لحقت بروسيا نتيجة اعتمادها الكبير على سوق الطاقة الاوربي الذي خسرت ثقته بعد سلسلة أزمات القطع المتكررة ودفعت الاتحاد الأوربي للبحث عن موردين جُدد وتبني مشاريع أنابيب نقل الغاز الطبيعي بعيدة عن النفوذ الروسي[20] .

ثانيا :البُعُد العسكري و الأمني في التوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الاوربي

منذ تولي فلاديمير بوتين القيادة في روسيا عام ٢٠٠٠، ازدادت أهمية مكانة موارد النفط والغاز الطبيعي في الاستراتيجية الروسية، إذ تم تضمين وثيقة الامن القومي الروسي التي صدرت ذات العام هدفاً رئيساً وهو إقرار السلام العالمي عن طريق تبني الاجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وتجنب الحل العسكري قدر الامكان، لكن ذلك لا يعني استبعادهُ مطلقاً. بل يمكن اللجوء الى القوة العسكرية على وفق مقتضيات حماية المصالح الاستراتيجية وصون الأمن القومي الروسي من التهديدات[21]. وفي الجزء الخاص بوضع روسيا في المجتمع الدولي ورد في الوثيقة المذكورة، إنَّ من جملة التهديدات التي تواجه روسيا أنَّ بعض الدول تعمل جاهدة لإضعاف مكانة روسيا الدولية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً ومنع عودتها قوة عظمى، عن طريق إضعاف نفوذها الاقليمي، وإعاقة تحقيق مصالحها القومية. وان ضمان الأمن القومي الروسي يتطلب في بعض الحالات الوجود العسكري الروسي خارج الحدود الوطنية، وأن يكون على شكل قواعد او قوات عسكرية في المناطق التي تشكل أهمية استراتيجية لروسيا وايضاً دعم حركات الاستقلال في بعض المناطق[22]. وكانت هذه إشارة الى المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي لإضعاف روسيا وتفكيكها عن طريق التغلغل في مناطق نفوذها الاستراتيجي سياسياً وعسكرياً في محاولات ضم أوكرانيا الى الاتحاد الأوربي والى حلف الناتو. وهو ما يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي. فضلاً عن دعم الحركات الاجتماعية المعارضة للنفوذ الروسي والتوجهات السياسية المحلية المؤيدة للغرب وهو ما حدث في الثورة البرتقالية عام ٢٠٠٤ في أوكرانيا.

وعلى الرغم من الأزمات المتكررة بين روسيا الاتحادية واوكرانيا منذ استقلال الأخيرة عام ١٩٩١، وأخذت طابعاً، في بادئ الأمر، اقتصادياً لتحقيق أهداف سياسية لكن تطورت لاحقاً لتأخذ الأزمة بُعداً أمنياً

وعسكرياً تهدد الأمن القومي الروسي ومناطق النفوذ الحيوي. ولم تجد روسيا غير تنفيذ استراتيجيتها واللجوء الى القوة العسكرية والتدخل في شرق اوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية وصّد التغلغل الغربي في اهم مناطق نفوذها الأمني والاستراتيجي، ومنع القوى الغربية من توجيه ضربة في العمق الأمني الروسي[23].

من الجدير بالذكر أنَّ اوكرانيا، تتمتع بأهمية لدى روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي على حد سواء فمن ناحية روسيا الاتحادية فتجمعها مع اوكرانيا روابط تاريخية وعرقية ودينية فضلاً عن الأهمية المتعددة الجوانب التي تتميز بها أوكرانيا، ابتداءً من موقعها الجغرافي المحاذي لروسيا والحدود المشتركة بينهم وهي أكبر دولة مجاورة لروسيا من جهة الغرب، مما يكسبها أهمية جيوسياسية فهي بوابة للنفوذ الروسي الى أوربا الغربية، ومنفذها للسيطرة على البحر الاسود والمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، عن طريق التواجد العسكري البحري الروسي في شبه جزيرة القرم التي تتميز بموقع استراتيجي مهم، فضلاً عن موارد النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى التي تمتلكها الجزيرة. لذلك فإن خسارة أوكرانيا تعني تناقصاً كبيراً في الخيارات الجيوستراتيجية الروسية[24] .

أما الأهمية السياسية لأوكرانيا تنحدر من تجارب تاريخية؛ إذ تستذكر روسيا دوماً الاحتلال الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت والاحتلال الالماني النازي خلال الحرب العالمية الثانية الذي أجتاز الاراضي الاوكرانية وخرق العمق العسكري والأمني لروسيا وأصبحت تحت نيران القوات النازية.[25] أما التجربة الثانية فهي "استقلال اوكرانيا" عام ١٩٩١ الذي اسهم بشكل فاعل في تراجع الاتحاد السوفيتي بوصفها قطباً رئيساً في النظام الدولي، وكان استيعاب القيادة الروسية لتجربة الاستقلال الاوكراني حافزاً لتعزيز نفوذها على دول الجوار القريب، وأهمها أوكرانيا، بما سيعزز الهيبة والمكانة الروسية في المجتمع الدولي وعودتها كقوى عالمية[26] .

ومن الناحية الأمنية والعسكرية تتأتى أهمية أوكرانيا أنها شكلت – دائما– الحاجز الذي حمى روسيا من تهديدات النظام الغربي الليبرالي، الذي يسعى لخرق العمق الاستراتيجي الروسي عن طريق ضم أوكرانيا لحلف شمال الاطلسي NATO. فاقتراب الحلف من المناطق الحدودية وضمه لدول الجوار الروسي القريب، تعدّه القيادة الروسية تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ولاسيما مع محاولات توسيع الحلف ليضم كلاً من جورجيا وأذربيجان ايضاً، لتطويق روسيا وتقليص نفوذها في منطقة جوارها القريب[27] .

أما من ناحية الأهمية الاقتصادية يعتمد الاقتصاد الروسي على أوكرانيا في المجال الزراعي إذ شكلت منذ البدء السلة الغذائية للاتحاد السوفياتي، وحتى لاحقاً اعتبرت موسكو اوكرانيا مخزناً ضخماً من المنتجات الزراعية، يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي لها. كما أن اوكرانيا غنية أيضا بالثروات المعدنية المختلفة، إذ تحوي أراضيها لاسيما مناطق شرق اوكرانيا، على الحديد والفحم الحجري والمغنيزيوم والالمنيوم[28]. والناحية الجيواقتصادية منطقة عبور رئيسية وتاريخية لنقل النفط والغاز الطبيعي الروسي الى الاتحاد الاوربي، وتمتلك اكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي تتألف من آلاف الكيلومترات، إذ إنَّ ٨٠٪ من أنابيب الغاز الروسية تمر عبر أوكرانيا الى الاتحاد الأوربي وأكثر من ١٠٠ محطة

للضخ، و حوالي ١٤ خزاناً تحت الأرض للغاز الطبيعي. وفي نفس الوقت فإن هذه الامتيازات التي تتمتع بها أوكرانيا من الناحية الطاقوية جعلتها عرضة اكثر من غيرها للاستغلال الروسي؛ إذ استعملت القيادة الروسية الغاز الطبيعي كوسيلة للتأثير على أوكرانيا وعلى الدول الاتحاد الأوربي بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية[29] .

على وفق ما تقدم تتضح أهمية اوكرانيا وشبه جزيرة القرم الكبيرة بالنسبة لروسيا، التي تعدّها امتداداً استراتيجياً وحيوياً لها، مما يستوجب على روسيا تبني التدابير والاحتياطات لمنع أية محاولات لضمها الى المعسكر الغربي التي تزايدت بعد عام ٢٠٠٠ وتبنّت اشكالاً عِدة. وقد استعملت روسيا وسائل سياسية ودبلوماسية واقتصادية، شرحناها سابقاً، من أجل الابقاء على اوكرانيا ضمن نطاق هيمنتها ومنع انضمامها الى الاتحاد الأوربي وحلف شمال الاطلسي. وأخيراً لم تتردد القيادة الروسية في اتخاذ خيار التدخل العسكري الحاسم ازاء أوكرانيا وشبه جزيرة القرم لحماية أمنها القومي ومصالحها الوطنية.

في المقابل فإن لأوكرانيا أهمية كبيرة لدى الاتحاد الاوربي فهي تملك إحدى أكبر مخزونات الأسحلة النووية في العالم، التي ورثتها عن الاتحاد السوفيتي[30]. وهي ثاني أكبر دولة في القارة الاوربية خارج الاتحاد الأوربي، وان الجوار الجغرافي بينهما يفرض أهمية عدم وجود أية توترات ومشاكل داخلية أو خارجية لأوكرانيا. فضلاً عن ان احتمال اندماج اوكرانيا مع روسيا في اتحادٍ جديد يتشكل على أُسُس غير أيدولوجية، عرقية وتاريخية واقتصادية، سيؤدي الى ظهور تكتل موازٍ من الناحية الاقتصادية والعسكرية للاتحاد الاوربي وحلف الناتو. ما دفع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأميركية لمحاولة ضم اوكرانيا لحلف الناتو للحد من النفوذ الروسي المتزايد[31] .

إنَّ تفجر الأزمة الاوكرانية عام ٢٠١٤ كانت لهُ جذوره ، إذ تكررت الازمات بينها وبين وروسيا ابتداءً من عام ٢٠٠٤ حيث التحول السياسي الكبير في اوكرانيا الذي تجسد في الثورة البرتقالية ورفض الهيمنة الروسية على البلاد ورغبة القيادة الاوكرانية التي وصلت الى السلطة عام ٢٠٠٥ بالاندماج الكامل مع الاتحاد الأوربي والانضمام الى حلف الناتو، وصولاً الى ازمة الغاز الاولى عام ٢٠٠٦ والازمة الثانية عام ٢٠٠٩. وانتهاءً بأزمة القرم عام ٢٠١٤[32]. وبالنظر الى مسار العلاقة بين روسيا الاتحادية واوكرانيا فقد شهدت تأزماً وتوتراً نتيجة بعض القضايا المحورية المترابطة مع بعضها، وهي:

١. الأسطول في البحر الأسود وشبه جزيرة القرم. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ واعلان اوكرانيا استقلالها جرى الاتفاق بين موسكو وكييف القيادة المشتركة للأسطول العسكري لكن بحلول عام ٢٠٠٠ وتزايد النزعة الاستقلالية ورفض الهيمنة الروسية داخل أوكرانيا وتوطيد العلاقة مع الاتحاد الأوربي. ما يعني أن تفقد روسيا جزءاً مهماً من نفوذها على البحر الاسود[33].

٢. سعي اوكرانيا للانضمام الى حلف الناتو ما يعني أن تخرج المطارات العسكرية والترسانة النووية الاوكرانية من السيطرة الروسية وتصبح تحت سيطرة حلف الناتو ودخول الولايات المتحدة الاميركية في المجال الحيوي الروسي، ووصولها الى

حدودها، وذلك ما يمثل تهديداً مباشراً على للأمن القومي الروسي[34].

٣. ترويج الولايات المتحدة الاميركية لمشروع نشر الدرع الصاروخي في دول شرق أوربا وعرض القيادة الأوكرانية عن الاستعداد لوضع منظومتها للإنذار المبكر من الهجمات الصاروخية رهن إشارة الدول الغربية[35].

٤. قضية النفط والغاز الطبيعي، وهي القضية التي شكلت أداة المعاقبة الروسية ازاء اوكرانيا لمنعها من المُضي في تنفيذ القضايا الثلاثة اعلاه. وفي ذات الوقت أداة لمكافئتها عند تنفيذ الرغبات الروسية. التي تدور حول ٤ محاور وهي: الخلاف حول اسعار النفط والغاز الطبيعي الذي تُصّدرهُ روسيا الى اوكرانيا؛ إذ تتمتع اوكرانيا بتسهيلات في الاسعار وطرق الدفع، والخلاف حول رسوم عبور امدادات الغاز الطبيعي الروسي الى الاتحاد الاوربي عبر الأراضي الاوكرانية (الترانزيت) وتوجيه القيادة الروسية اتهامات لاوكرانيا بسرقة كميات منه، وتلكؤ اوكرانيا في سداد ديون الغاز الطبيعي المتراكمة والمستحقة لروسيا[36]. فضلاً عن الخلاف حول مطالبات روسيا المستمرة لوقف أوكرانيا لنشاطات التنقيب عن النفط في أجزاء من البحر الأسود وتعدّها أعمالاً غير قانونية[37].

وتجدر الاشارة الى أن هذه الأزمات، وان كانت في الظاهر ذات طابع اقتصادي، إلاَّ انها لم تخل من مضامين سياسية وعسكرية مهمة. فمن الناحية الاقتصادية فالحقيقة ان موارد النفط والغاز الطبيعي كانت الركيزة التي اعتمدت عليها القيادة الروسية بعد العام ٢٠٠٠ للنهوض بالبلاد من جديد والعودة كقوى كبرى واستعادة مكانتها وهيبتها في المجتمع الدولي، إذ أسهمت عائدات بيع هذين الموردين، الى جانب عائدات بيع الصناعات العسكرية الروسية، بشكل كبير في تحسّن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في روسيا وتحقيق التنمية والتطوير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية.

ومن الجدير بالذكر إنَّ قيادة روسيا الاتحادية ومنذ عام ١٩٩١ قررت تبني نظام اقتصاد السوق الحر المفتوح الذي تطلّب الغاء دعم الحكومة لأسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق الداخلية ولاحقاً الغاء الاسعار التفضيلية الى الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة CIS، التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي ومنها أوكرانيا[38]. إنَّ تّفجر أزمة الغاز الأولى عام ٢٠٠٦ كان بسبب عوامل سياسية واقتصادية، وهي:

١. إنَّ القيادة الروسية الجديدة عملت على ايجاد التوازن بين سيطرتها على قطاع الطاقة وبين حاجتها الى الاستثمارات الاجنبية لتطوير القطاع. ولذلك تبنّت اجراءات خصخصة جزئية لشركات النفط والغاز الحكومية تتماشى مع متطلبات انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية WTO التي تفرض تحرير السوق الداخلية واعتماد السوق المفتوح والغاء الدعم الحكومي تدريجياً لأسعار الطاقة. وفي عام ٢٠٠٥، خلال المدة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمير بوتين، تم اقرار قانون بخصوص

اتفاقيات الامتياز بين شركات الطاقة الحكومية الروسية وشركات الطاقة الخاصة (الروسية والاجنبية) وكان بداية لارتخاء قبضة الحكومة الروسية على شركات النفط والغاز والاكتفاء بأن تكون حصة الدولة في أسهم شركات الطاقة الكبيرة ٥٠+١. وهو الامر الذي ادى الى أن يكون لهذه للشركات الخاصة تأثير الى حدٍ ما في تحديد اسعار النفط والغاز الطبيعي الروسي، وذلك لجذب الاستثمارات لقطاع الطاقة الروسي[39] .

٢. إنَّ (مجلس الدوما الروسي) تبنى في عام ٢٠٠٥ قراراً ألغى بموجبه بيع النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية الى الدول الاعضاء في رابطة الدول المستقلة CIS وألزم تلك الدول بشراء هذه الموارد بالأسعار السائدة في سوق الطاقة العالمي. وكان لهذه العوامل تأثير في ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي الروسي[40] .

٣. مواصلة أسعار النفط ارتفاعها في سوق الطاقة العالمي. إذ بدأت الأسعار بالارتفاع منذ عام ٢٠٠٤ وصولاً الى مستوى قياسي عام ٢٠٠٦[41].

لكن لابد من الإشارة الى أنَّ قرار الغاء الاسعار التفضيلية لكميات النفط والغاز التي تُصّدر الى الدول الاعضاء في رابطة الدول المستقلة، وإن كان قراراً روسياً اقتصادياً سليماً ومهماً لإيقاف الخسارة التي تلحق بالخزينة الروسية، لكن التوقيت الذي اختارته القيادة الروسية لتنفيذ القرار كشف عن الجانب الآخر له وهو الجانب السياسي فقد جاء قرار روسيا برفع اسعار النفط والغاز الطبيعي أواخر عام ٢٠٠٥ بعد فوز فيكتور يوشتشينكو Viktor Yushchenko في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية وإعلانه رئيساً لأوكرانيا بداية عام ٢٠٠٥ وهو المعروف بميله الى الغرب والسعي لانضمام بلاده الى الاتحاد الاوربي[42]. وهكذا اجتمعت العوامل الاقتصادية والسياسية لتفّجر أزمة الغاز الأولى عام ٢٠٠٦.

أما أزمة الغاز الثانية عام ٢٠٠٩ فهي مشابهة للازمة الاولى من حيث تنوع العوامل التي أدت الى تفجرها فقد صاحبت الازمة مجموعة قضايا على المستوى الداخلي لروسيا، وعلى مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلاً عن تطور الأوضاع في المستوى الاقليمي وايضاً في سوق الطاقة العالمي.

١. في الداخل الروسي بدأ ديمتري ميدفيديف عهده الرئاسي عام ٢٠٠٨ في الشروع بالمرحلة الثانية من عملية الخصخصة التدريجية لشركات النفط الروسية[43].

٢. على مستوى العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا[44] :

- على الرغم من توقيع مذكرة تفاهم بداية تشرين الأول/ ٢٠٠٨ خلال اللقاء الذي جرى بين رئيس الوزراء الروسي حينها فلاديمير بوتين ونظيرته الأوكرانية إذ تم التأكيد في المذكرة على الانتقال تدريجياً إلى أسعار السوق العالمي بالنسبة للغاز الروسي وكذلك رسوم الترانزيت. بشرط أن تسدد أوكرانيا بشكل كامل الديون المتراكمة عليها. لكن فشل المفاوضات، التي جرت خلال الاشهر اللاحقة لتوقيع المذكرة،

بين شركة غاز بروم الروسية وشركة نفطو غاز أوكرانيا في التوصل الى اتفاق حول سعر الغاز وشروط تسديد الديون المتراكمة وطريقة التعاون المستقبلية أوقفت شركة غاز بروم جميع إمدادات الغاز المخصصة إلى أوكرانيا في أول أيام عام ٢٠٠٩.

- إنَّ عام ٢٠٠٨ كان موعد نهاية معاهدة الصداقة الروسية– الأوكرانية التي تم توقيعها عام ١٩٩٧، وبدأ المفاوضات بشأن تجديد المعاهدة التي ترتبط بها قضية تجديد عقد الإيجار الخاص بالأسطول الروسي في سيفاستوبول بالبحر الأسود.

٣. على المستوى الاقليمي فإنَّ الازمة بين روسيا وجورجيا والتدخل العسكري الروسي في أبخازيا واوسيتيا الجنوبية وموقف اوكرانيا الداعم لجورجيا أثره على العلاقات الروسية – الاوكرانية[45]. كما كانت الولايات المتحدة الاميركية قد بدأت بالترويج لمشروع الدرع الصاروخي منذ عام ٢٠٠٧ يشمل إقامة قاعدة في التشيك ونشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا.[46]

٤. على المستوى الدولي فإن العالم شهد عام ٢٠٠٨ أزمة مالية كبيرة دفعت الحكومة الاوكرانية للاقتراض من صندوق النقد الدولي بين عامي ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ الأمر الذي أدى الى تأزم اقتصاد البلاد. وارتفعت أسعار النفط عالمياً وعليه رفعت روسيا أسعار الغاز المُصّدر الى الحكومة الأوكرانية الموالية للغرب[47] .

إنَّ الأزمات المتكررة التي وتّرت العلاقات بين البلدين جعلت منها علاقات تتأرجح بين التوافق والتقاطع وفقاً لتوجهات الأحزاب الاوكرانية التي تصل الى السلطة فيما إذ كانت موالية او معارضة لروسيا، وانتهت بتفجر الازمة عام ٢٠١٤ إذ اختارت روسيا الحل العسكري لحسم خلافاتها مع اوكرانيا فتدخلت عسكرياً في شرق اوكرانيا، وقامت بضم شبه جزيرة القرم اليها بشكل غير قانوني. لكن تفجر الأزمة الأوكرانية في العام المذكور كان لأسباب متعددة ومختلفة ، إذ أن طبيعتها أدت الى تطور الأزمة عبر مراحل، وصولاً الى مرحلة التدخل العسكري الروسي. والأسباب هي:

- أسباب اجتماعية:

إنَّ تركيبة المجتمع الأوكراني كان أحد أسباب اندلا ع الأزمة عام ٢٠١٤، فهذا المجتمع، وبحكم الموقع الجغرافي للبلاد الذي جعلها محاطة من جهة بروسيا ومن جهة بدول غرب أوربا، كان سبباً في أن يكون الشعب الاوكراني منقسماً على جزئين: الجزء الذي يسكن شرق اوكرانيا وينتمي الى روسيا من حيث العرق واللغة والمذهب، والجزء الآخر يسكن غرب البلاد ويتكلم اللغة الاوكرانية ويعتقد إنه جزء من القارة الاوربية مذهبياً وجغرافياً. وقد امتدت آثار هذا الانقسام المجتمعي الى الحياة السياسية، إذ ظهرت كتلتان سياسيتان لديهما توجهات متقاطعة، واحدة تمثل الجزء الشرقي من البلاد وتميل الى روسيا، والأخرى تمثل الجزء الغربي من اوكرانيا تؤيد النظام الغربي الليبرالي والانضمام الى الاتحاد الاوربي. إنَّ آثار هذا الانقسام في المجتمع الاوكراني بدأت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي.[48] ولكن تزايدت منذ بداية الألفية الجديدة، عندما طرأت تغييرات جذرية في شرق

ووسط أوربا تمثلت في انضمام دول محيطة بأوكرانيا أو قريبة منها، وهي: التشيك وهنغاريا وبولندا الى رومانيا وسلوفاكيا تباعاً الى حلف الناتو لغاية عام ٢٠٠٤، وانضمام معظم هذه الدول الى الاتحاد الأوربي في ذات العام. مما شجع الجزء الغربي من اوكرانيا على رفض الهيمنة الروسية وتفجير الثورة البرتقالية التي أدت الى وصول فيكتور يوشتشينكو Viktor Yanukovych، ذو التوجهات الغربية والمؤيد للانضمام الى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، الى رئاسة اوكرانيا[49].

- أسباب سياسية:

مع بداية الألفية الجديدة عاد التنافس والنزاع من جديد بين المعسكر الشرقي متمثلاً في روسيا الاتحادية والمعسكر الغربي متمثلاً في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الاميركية، إذ عملت القيادة الجديدة في روسيا الاتحادية على استعادة هيبة البلاد ودورها العالمي وإقامة نظام دولي متعدد الاقطاب. بما ادى الى سعي القوى الغربية لمنع عودة روسيا كقوى مؤثرة في المجتمع الدولي واحد أقطاب نظامه الجديد عن طريق تطويقها وتقليص نفوذها بالوسائل الآتية:

١. تطويق روسيا في مناطق نفوذها الحيوي وأبرزها جمهورية أوكرانيا عن طريق تشجيع الأخيرة على الانضمام الى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، مما يتيح تدريجياً إنهاء الوجود الروسي العسكري في قاعدة سيفاستبول في البحر الأسود وشبه جزيرة القرم وحرمانها من نفوذها في هذه المنطقة البحرية الحيوية التي تشكل منفذاً الى البحر الابيض المتوسط، وأن تمارس دوراً في منطقة الشرق الأوسط. ضم دول الجوار القريب استونيا ولاتيفيا ولتوانيا وكذلك دول شرق ووسط أوربا الى الاتحاد الأوربي. من أجل منع إعادة بناء علاقات سياسية اقتصادية قوية بين روسيا والدول التي كانت اعضاء في الاتحاد السوفيتي[50].

٢. إشغال روسيا عن طريق خلق التوترات على حدودها، مثل الأزمة مع جورجيا وأزمة قرغيزستان، لإعاقتها في ممارسة دور في الأزمات تحديداً في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت تغييرات جذرية مثل الأزمة في ليبيا والأزمة السورية والملف النووي الايراني وتغيير النظام الحاكم في مصر[51].

٣. إقامة مشاريع طاقوية مشتركة مع دول وسط آسيا الغنية بالنفط والغاز الطبيعي لإنهاء السيطرة الروسية على البنى التحتية لقطاع الطاقة في تلك الدول. وبالتعاون مع دول القوقاز الرافضة للهيمنة الروسية وهي جورجيا[52] .

- أسباب اقتصادية:

إن الأسباب الاقتصادية، كان لها دور رئيسي ومنذ عقد من الزمان في اندلا ع الازمة الاوكرانية عام ٢٠١٤، تفجرت باندلا ع الاحتجاجات الشعبية نهاية عام ٢٠١٣ بسبب رفض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش (٢٠١٠-٢٠١٤) التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إذ يرى المحتجون أن الاتفاقية ستوفر فرصة، عن طريق الانفتاح على سوق الاتحاد الاوربي،

لانتعاش الاقتصاد الاوكراني الذي كان يمر بأزمة منذ سنوات للأسباب الآتية:

١. ارتفاع سعر الغاز الطبيعي الذي تصدره روسيا الى أوكرانيا، منذ عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ مما تسبب بخسائر مالية كبيرة للاقتصاد الاوكراني أثقلت كاهل المواطن.

٢. الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الاوكراني وبقي يعاني من امتداد آثارها على مدى السنوات اللاحقة. إذ ارتفع معدل التضخم ومعدل البطالة ، واضطرت الحكومة الاوكرانية الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي حوالي ٢٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشرط سداد القرض مع حلول عام ٢٠١٢.

٣. انخفاض حجم التبادل التجاري بين اوكرانيا وشركائها الاقتصاديين الرئيسين، وبعض أعضاء رابطة الدول المستقلة CIS بسبب حالة الركود الاقتصادي التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية.

وعلى الرغم من إنَّ العلاقات بين روسيا واوكرانيا شهدت نوعاً من الاستقرار عام ٢٠١٠ بوصول فيكتور يانوكوفيتش، المنحدر من منطقة شرق اوكرانيا ذات الاصول الروسية، الى سدة الرئاسة الاوكرانية والدعم الذي تلقاه من القيادة الروسية التي خفضت سعر امدادات الغاز الطبيعي لتثبيت وتعزيز سلطة حليفها. إلاَّ إنَّ الاثار الاقتصادية المتراكمة انتهت الى تأزم الاقتصاد الاوكراني بحلول عام ٢٠١٤ التي كانت إحدى أسباب تفجر الاحتجاجات الشعبية ضد الرئيس يانوكوفيتش عام ٢٠١٤.[53]

تعود بدايات الأزمة الأخيرة الى تشرين الثاني/٢٠١٣ عندما قرر الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش تجميد المفاوضات حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وبالمقابل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع روسيا الاتحادية، فخرجت تظاهرات في العاصمة كييف ومُدُن أخرى في اوكرانيا رافضة لقرارات رئيس البلاد ومطالبة بتحقيق التكامل مع الاتحاد الأوربي. وبسبب قمع قوة الشرطة للمتظاهرين، أتسع نطاق الاحتجاجات في العاصمة وتضاعفت أعداد المتظاهرين بسرعة وزادت مطالبهم لتشمل عزل الرئيس وإقالة الحكومة. وبالمقابل خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس الأوكراني وقرارته في زيادة التقارب مع روسيا. ما أدى الى تأزُم الاوضاع في البلاد. ولكن رد الحكومة كان سبباً في تفاقم الأزمة، عندما أصدرت قوانين صارمة أوائل عام ٢٠١٤ بمنع التظاهرات، وبدأت القوات الأمنية في قمع المتظاهرين المعارضين للرئيس يانوكوفيتش ما أدى الى مصرع وجرح عدد كبير منهم. مما دفع المتظاهرين من الاوكرانيين القوميين المتواجدين في وسط البلاد والمناطق الغربية الى التصعيد ومواجهة رجال الأمن والشرطة بالسلاح ونجحوا في السيطرة على بعض المباني الحكومية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة عن الموعد المقرر لها في عام ٢٠١٥. عندها تدخل الاتحاد الأوربي للوساطة وتهدئة الأوضاع بين الرئيس الأوكراني والمحتجين ضده. وتم التوصل الى اتفاق يتضمن تلبية مطالب المحتجين في اجراء انتخابات مبكرة، وتشكيل حكومة انتقالية، واجراء تعديلات في الدستور لتقليص سلطات رئيس البلاد.

ولكن بعد الاتفاق غادرة الرئيس يانوكوفيتش القصر الجمهوري الى شرق البلاد حيث معقل مؤيديه، وصدرت تصريحات عن مستشارهُ حول عدم نية الرئيس التخلي عن منصبه، الأمر الذي استفز المحتجين ما دفع البرلمان الاوكراني الى اتخاذ اجراءات لتهدئة الأوضاع. إذ صّوّت أعضاء البرلمان على: إقالة رئيس البلاد، والغاء قانون منع التظاهر الذي أصدرته الحكومة، وتحديد موعد للانتخابات الرئاسية المبكرة في آيار/٢٠١٤، وإقالة المسؤولين المتورطين في أعمال العنف ضد المتظاهرين، واطلاق سراح زعيمة المعارضة[54] .

وعلى الرغم من وجود خيارات غير عسكرية أمام القيادة الروسية لمواجهة الأزمة الاوكرانية عام ٢٠١٤ تمثلت في الخيار الاقتصادي وهو امكانية وقف امدادات الغاز الطبيعي التي تغذي أوكرانيا ودول الاتحاد الأوربي، وهو ما يعني إصابة قطاع الطاقة، انتاج الطاقة الكهربائية والتدفئة، في تلك الدول بالشلل. وهو الخيار الذي استعملته روسيا خلال الأزمتين السابقتين. لكن لا يمكن الجزم بنجاعة هذا الخيار في منع خسارة روسيا لأوكرانيا. فاستغلت القيادة الروسية الاضطرابات التي تشهدها أوكرانيا وقامت بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم ومناطق شرق اوكرانيا بحجة الدفاع عن المواطنين ذي الأصول الروسية. وقامت مجموعات موالية لروسيا بالسيطرة على المباني الحكومية في شبه جزيرة القرم وتم تنظيم استفتاء أختار خلاله سكان شبه الجزيرة الانفصال عن أوكرانيا وتنظيم استفتاء ثانٍ طلبوا خلاله الانضمام الى روسيا الاتحادية. وانتقلت شرارات الانفصال الى مناطق شرق اوكرانيا ذات الأصول الروسية وأتُهمت روسيا بتقديم دعم عسكري للانفصاليين[55] .

إن تبني القيادة الروسية لخيار الاستعمال المحدود للقوة العسكرية في هذه الأزمة يُعزى للعوامل الآتية:_

١. العامل السياسي، ويتعلق بالقيادة الروسية وتقديرها للازمة: إنَّ رؤية الرئيس فلاديمير بوتين الى الأزمة الاوكرانية عام ٢٠١٤ تختلف عن سابقاتها. إذ تفاجئ بتسارع الأحداث وأدرك انه من الصعب احتواء الأزمة هذه المرة بعد أنَّ رفض المعارضين الاوكرانيين الاتفاق الذي جرى ذكرهُ اعلاه وتصعيدهم للموقف الأمر الذي دفع الرئيس فيكتور يانوكوفيتش للهروب من العاصمة. و إنَّ الوضع قد يؤدي الى خسارة اوكرانيا لصالح الاتحاد الأوربي.[56]

٢. العامل العسكري، تمثل في:

- الوجود العسكري الروسي الحاضر في شبه جزيرة القرم من قوة برية وبحرية وقواعد عسكرية.
- إنَّ الخيار العسكري الشامل المتمثل في احتلال اوكرانيا واعادة تنصيب الرئيس الهارب له آثار في المستويين الداخلي والدولي. إذ إنَّ الوجود العسكري الروسي على كامل الأراضي الأوكرانية سيفرض أعباء والتزامات على الحكومة الروسية لمدة زمنية غير معلومة. أما على مستوى العلاقات الثنائية فإن هكذا تدخل سيؤجج حالة عداء بين روسيا والاغلبية الاوكرانية في مناطق وسط وغرب البلاد. وفي

المستوى الدولي تقف ردود الأفعال الدولية عائقاً كبيراً أمام هذا الخيار الذي يمكن أن يجلب لموسكو مزيداً من الإدانة من المجتمع الدولي؛ فاختارت القيادة الروسية الاستعمال المحدود للقوة العسكرية للحّد من التداعيات السياسية لتصرفاتها وتتجنب وصمها بأنها دولة معتدية[57] .

- دراسة القيادة الروسية لاحتمالات الرد العسكري المضاد سواء من قبل أوكرانيا أو حلف شمال الاطلسي NATO. فبالنسبة الى السلطات الاوكرانية فإنها لن تذهب الى المواجهة العسكرية مع روسيا بسبب انعدام التكافؤ بين الجيش الاوكراني والجيش الروسي، واحتمال ان تؤدي المواجهة الى المزيد من التدخل العسكري الروسي في البلاد. أما بالنسبة لاحتمال تعرض روسيا لرد عسكري قوي من قبل حلف NATO، أدركت روسيا إنَّ هكذا تحرك عسري سيكون مقيداً بعدة اعتبارات فدول الاتحاد الأوربي لا ترغب بالتورط في مواجهة عسكرية شاملة مع روسيا، لأنها ستكون مكلفة وستُعّد تصعيد خطير لا تُحمد عواقبهُ. وانشغال دول الحلف بتهديدات أخطر، وهي: تهديد تنظيم داعش الإرهابي، والأزمات في ليبيا وسوريا[58].

٣. امكانية روسيا تعطيل أي قرار دولي ضدها بوصفها عضو دائم في مجلس الأمن تملك حق النقض الذي سيمنع جهود القوى الغربية لاتخاذ اجراءات دولية ضدها. وفي حال فرض عقوبات اقتصادية ومالية من قبل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوربي سيكون له آثار عكسية على دول الاتحاد الأوربي ، والكبيرة منها على وجه الخصوص، بسبب حاجتها الكبيرة الى موارد النفط والغاز الطبيعي. وخشيتها من العقوبات الروسية المضادة فضلاً عن التبادلات التجارية الأخرى إذ تأثر لوبي رجال الأعمال الالماني وتراجع مستوى تصدير الأسماك من لاتيفيا ومنتجات الألبان الفنلندية الى روسيا[59].

٤. العامل التاريخي والقانوني: اعتمدت روسيا على مسوغ تاريخي في ضم شبه جزيرة القرم التي كانت لغاية عام ١٩٥٤ جزءاً من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية. وجرى إلحاقها بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية بقرار من الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev (١٩٥٣-١٩٦٤) الذي كان اوكراني الأصل. وتتمتع شبه الجزيرة بالحكم الذاتي الذي مّكن سلطاتها من اجراء استفتاء من دون موافقة الحكومة الأوكرانية للانضمام الى روسيا الاتحادية. مستندةً بذلك الى سابقة وهي استقلال كوسوفو عن صربيا من دون موافقة الاخيرة عام ٢٠٠٨[60] .

٥. العامل العرقي: يُشّكل السكان الروس نسبة ٦٠٪ من مجموع سكان شبه جزيرة القرم. وهو ما عزز اختيار اغلبية سكان القرم الانفصال عن أوكرانيا من دون ضغوط روسية. وفي نفس

الوقت منح روسيا مُبرراً لتدخلها العسكري في القرم بداعي حماية السكان ذوي الاصول الروسية هناك.[61]

إنَّ تبني القيادة الروسية الخيار العسكري إزاء الأزمة الاخيرة مع اوكرانيا جاء بعد ادراك تام أنه الخيار الأمثل والضروري لتجنّب تكرار الخسارة التي لحقت بها بعد نجاح الاتحاد الأوربي بضم دول البلطيق وبولندا وبلغاريا ورومانيا، وضمها لاحقاً الى حلف شمال الاطلسي وهو ذات المسار الذي وضعه الاتحاد الأوربي بالنسبة لأوكرانيا. إذ يوجد حدٌّ من المصالح الامنية الحيوية لا تستطيع روسيا المجازفة بها أو التهاون والتراخي بشأنها. وبضم روسيا لشبه جزيرة القرم منعت خسارة موقعها في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط في حال قرار أوكرانيا الانضمام الى الاتحاد الأوربي[62] .

ثالثاً : الآفاق المستقبلية للتوجه الروسي الطاقوي تجاه الاتحاد الأوربي

ومن خلال استعراضنا للعلاقات الاقتصادية بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي فقد كانت هناك محاولات لتنسيق التعاون بينهما في مجال الطاقة، وقد كانت هذه المحاولات على شكل اتفاقات وحوارات طاقوية ومشاريع طاقوية مشتركة جمعت الطرفين فضلاً عن أطراف اقليمية ودولية ،مثل معاهدة ميثاق الطاقة عام ١٩٩٤، واتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧ ولمدة ١٠ سنوات، وحوار الطاقة بين الجانبين الذي بدأ عام ٢٠٠٠، فضلاً عن مشاريع توسيع لنقل النفط والغاز الطبيعي الموجودة وبناء مشاريع جديدة تم تمويلها بشكل مشترك من قبل الجانبين مثل مشاريع نقل النفط وهي: مشروع البلطيق ١ والبلطيق ٢، ومشروع بورگاس– الكسندربوليس([63]). فضلاً عن مشاريع لنقل الغاز الطبيعي وهي: مشروع يامال– أوربا، ومشروع السيل الازرق، ومشروع السيل الشمالي١ والسيل الشمالي٢، ومشروع السيل التركي[64]. وقد تأثرت هذه المشاريع بتوتر العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي على سبيل المثال توقف العمل بمشروع السيل الجنوبي عام ٢٠١٤ بعد ازمة شبه جزيرة القرم. كان الهدف المنشود من صيغ التعاون المذكورة هو تحقيق مصلحة متبادلة. فالاتحاد الأوربي يسعى للحصول على امدادات آمنة ومستمرة من النفط والغاز الطبيعي، وبالمقابل روسيا بحاجة الى استثمارات دول الاتحاد الأوربي لتطوير وتحديث البنى التحتية المتهالكة لقطاع الطاقة والتقنيات الحديثة والمتطورة التي لدى دول الاتحاد في مجال التنقيب واستخراج النفط والغاز الطبيعي في المناطق الصعبة والبعيدة في القطب الشمالي. إلاَّ إنَّ عدم الثقة والشكوك بقت تسود العلاقات الطاقوية بين الجانبين ما جعل تلك الاتفاقيات والحوارات متعثرة وعاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة. فالجانب الروسي لديه مخاوف من النوايا الحقيقية للاتحاد الأوربي تمثّلت في[65]:

- التخّوف من أن تكون موارد النفط والغاز الروسية وشبكة الانابيب، ولو بشكل جزئي، تحت سيطرة الاتحاد الاوربي بموجب معاهدة ميثاق الطاقة التي تضمنت بنداً ينص على ضمان الوصول الحُر الى مصادر النفط والغاز الطبيعي وأسواقها وضمان حرية نقل ومرور هذين الموردين.
- عدم رضا الاتحاد الأوربي على العقود طويلة الأجل التي تبرمها شركة غازبروم الروسية مع

نظيراتها الاوربية. إذ تجد قيادة الاتحاد الأوربي إنَّ تلك العقود تناقض مبدأ السوق الحُر المفتوح القائم على المنافسة. وهو ما أثار شكوك روسيا من نية الاتحاد في تحديد نسبة النفط والغاز المستورد منها، للحّد من التبعية لها ولاحقاً التحّرر من تأثيرها.

- يرى الاتحاد الأوربي أن البنى التحتية لقطاع النفط والغاز الطبيعي الروسي قديمة وتؤثر سلباً في البيئة والمناخ، ويجب ان تخضع لنظام مراقبة فعّال بما فيه نظام المراقبة بواسطة الاقمار الصناعية وهو الأمر الذي يزعج القيادة الروسية.
- إنَّ هدف الاتحاد الأوربي من الحوارات الطاقوية هو تحفيز الاستثمارات ودخول شركات الاتحاد الأوربي الى قطاع الطاقة الروسي دون معوقات او تمييز لحساب شركات الطاقة الروسية. وإن تحقيق هذا الأمر يتطلب من الحكومة الروسية اصدار تشريعات قانونية تقلل من مخاوف الاتحاد الأوربي وهو الأمر الذي لا يلائم القيادة الروسية.
- رغبة الاتحاد الأوربي في اعتماد الأطراف الناقلة لموارد النفط والغاز الطبيعي عملة اليورو.

الخاتمة والاستنتاجات

تناولت الدراسة تزايد دور موارد النفط والغاز الطبيعي في الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠ إذ لم تتوانى القيادة الروسية عن استعمال القوة العسكرية لحماية مصالحها الطاقوية سواء في مناطق نفوذها التقليدية أم في الدول البعيدة، كسوريا، الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وحتى عسكرية كبيرة على روسيا، وعلى دول العبور وأسواق الطاقة وأهمها دول الاتحاد الاوربي ودول أخرى.

فأزمة القرم، التي مسّت الاتحاد الاوربي بشكل مباشر، كانت نتائجها أشد وطأةً على اوكرانيا؛ إذ تناقصت أهمية موقعها الجيواقتصادي كدولة عبور لإمدادات النفط والغاز الطبيعي الروسي الى الاتحاد الأوربي، بعد أن وجدت روسيا ممرات بديلة عن أوكرانيا. كما تمكنت روسيا من تجاوز العقوبات الاقتصادية بالتعاون مع ألمانيا، أكبر مستهلك لموارد الطاقة الروسية، وانشأت خطوط نقل الغاز الطبيعي تحت المياه. بينما توجه دول الاتحاد الأوربي الأخرى الى دول في جنوب البحر الأبيض المتوسط وافريقيا.

إنَّ العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي، على غرار مثيلاتها من العلاقات السائدة بين الدول المنتجة والمستهلكة تأثرت بالتغيرات التي طرأت على النظام الدولي، وسعى كل طرف في محاولات مشروعة وغير مشروعة لتحقيق مكاسب أكبر على حساب الطرف الثاني. وفي الوقت ذاته فإنَّ كلا الطرفين كان حريصاً على تجنب ايصال المواقف الى حافة الهاوية والمجازفة بخسارة المكاسب المتحققة من هذه العلاقة. والحقيقة أن المصالح الطاقوية هي التي تحكّمت العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوربي، وألقت بانعكاساتها على باقي مجالات العلاقة وفرضت عليهما ضبط ردود الأفعال وتجنّب الوصول الى القطيعة والعداء وايجاد توازن في المواقف خلال الأزمات التي هزت العلاقات بينهما.

والواقع الذي نشهده اليوم إنَّ روسيا نجحت حتى الآن، بعد مرور ٩ سنوات على الأزمة السورية و٧ سنوات من

أزمة القرم، في الاستراتيجية التي تبنتها وتوظيف مواردها الطاقوية في استراتيجيتها تجاه الاتحاد الأوربي ودول أخرى وفي حماية مصالحها الطاقوية في الوقت نفسه . وبخسائر أقل مقارنة بالأطراف الأخرى. وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، كان أهمها:

- واجهت روسيا، كغيرها من الدول الكبرى المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، مخططات القوى الغربية الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي المستهلكة لموارد الطاقة، لفرض هيمنتها عليها وتطويعها بغية السيطرة على سوق الطاقة العالمي لكن المقومات التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي والقيادة السياسية التي وصلت الى سدة الحكم عام ٢٠٠٠ تمكنت حتى الآن من مواجهة هذه المخططات.
- إنَّ القيادة الروسية نجت في تحقيق جزء كبير من أهداف استراتيجيتها الروسية التي اطلقتها بعد العام ٢٠٠٠ وما بعدها، لكن هذا النجاح كان مقترناً باستعمال القوة العسكرية والانخراط في نزاعات عسكرية ثقيلة بنتائجها الانسانية والأخلاقية في دول العبور.
- إنَّ استعمال القيادة الروسية لموارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي أداةً كان سلاحاً ذا حدّين. إذ تأثر الاقتصاد الروسي الذي يعاني من عيوب رئيسة باعتماده الكبير على عائدات بيع موارد النفط والغاز الطبيعي، كثيراً بالخفض المُتعّمد لأسعار النفط الذي نفذته السعودية بتوجيهات اميركية .
- إنَّ الوضع الطاقوي لدول الاتحاد الأوربي ودول شمال أوربا يتصف بعدم التوازن. إذ توجد دول غنية بالنفط والغاز الطبيعي مثل النرويج وبريطانيا وهولندا والدنمارك بينما توجد دول تملك مقدرات محدودة من هذه الموارد مثل ألمانيا وفرنسا. فضلاً عن عنصر عدم التوازن فهناك تفاوت بين هذه الدول من حيث عدد السكان ومستوى التقدم الصناعي، والمستوى المعيشي والرفاهية. فالنرويج الغنية بموارد النفط والغاز الطبيعي عدد السكان فيها اقل من ٦ مليون نسمة، وهي ليست من الدول المتقدمة صناعياً ويتمتع سكانها بمستوى عالي من الرفاهية والرعاية الاجتماعية والخدمات. بينما بريطانيا الغنية بموارد النفط والغاز ايضاً فإن عدد سكانها حوالي ٦٧ مليون نسمة وهي من ضمن الدول الثمانية الصناعية الكبرى في العالم G٨. ومقارنةً مع ألمانيا التي تفتقر الى النفط والغاز الطبيعي فإن عدد سكانها يبلغ ٨٣ مليون نسمة وتملك قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة وتتقدم على بريطانيا في مجموعة G٨. وبناءً على ما تقدم فإن الدول الثلاث تختلف في حجم الاحتياطي والانتاج واستهلاك موارد الطاقة.
- إنَّ روسيا، حققت نجاحاً الى حدٍ ما، في إيجاد بدائل لسوقها الطاقوي الأهم وهو الاتحاد الأوربي، وإن كان بدرجة أقل من السعر. وفي نفس الوقت نجحت في سياستها بتجنب التعامل مع بروكسيل، واللجوء الى آلية التعامل الثنائي مع الدول الكبرى التي تقود الاتحاد وتمثل أكبر

مستهلكي الموارد الطاقوية الروسية. والالتفاف على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. لكن هذا النجاح يبقى مرهوناً بمدى قدرة روسيا ودول الاتحاد الأوربي، التي اختارت الانحياز لمصالحها الوطنية الطاقوية، محتذية بالصين التي مازالت تقاوم الهيمنة الاميركية.

الهوامش والمصادر

[1]()ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، ط ٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط ٢، بيروت، ٢٠١٣، ، ص ١٥٨.

[2]() شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٤ دراسة حالة جنوب المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٦.، ١٣٥.

[3]() لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩. ص ١١١.

[4]()احمد قاسم حسين، العلاقات الاوربية–الروسية في مجال الطاقة، ضغوط التعاون وصراع المصالح، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ٧٥.

[5]() عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٣٥، ٢٠٠٨، ص ١٦٠–١٦١ .

[6]()خولة بوناب، تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٦٤.

[7]() ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٩٨.

[8]() لخضر نويره، الاستراتيجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي الطاقة انموذجاً (٢٠٠٠–٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة– الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٤٣.

[9]() شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٤ ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

[10]() المفوضية الاوربية، الاستراتيجية الاوربية لأمن الطاقة، بروكسيل، ٢٠١٤ المقدمة :

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0332

[11]()خديجة عرفة محمد، امن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ط ١، الرياض، ٢٠١٤.، ص ٢٠٣.

[12]() Steven Woehrel: Russian Energy Policy Toward Neighboring Countries, CRS Report for Congress, Washington, September 2, 2009, p p 7 -14.

[13]() خديجة عرفة، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٣– ٢٠٤ .

[14]() خيرة فراحتية، الاستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٣٧ – ٥٨ .

[15]* منظمة للتطوير الديمقراطي والاقتصادي گوام **GUAM**: وهي منظمة اقليمية تأسست عام ١٩٩٧ عندما تبنى رؤساء دول جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافا، خلال القمة الثانية لمجلس اوربا في ستراسبورغ، بياناً مشتركاً حول ضرورة تطوير تعاون بين دولهم لتعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا. وتشكل الأحرف الأولى من أسماء الدول المذكورة اسم المنظمة **GUAM**. وفي عام ٢٠٠٦ وقع رؤساء هذه الدول ميثاق انشاء المنظمة في مدينة كييف. وأعلن عن أهدافها وهي تعزيز القيم الديمقراطية، ضمان التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن الدولي والإقليمي، وتعزيز التكامل الأوروبي

https://guam-organization.org/en/.

[16] *تأسست رابطة الدول المستقلة **CIS** في كانون الاول ١٩٩١ عندما وقع رؤساء الدول التي كانت اعضاء في الاتحاد السوفيتي (ماعدا دول البلطيق وجورجيا) على ميثاق تأسيس الرابطة الذي اكد على التعاون في مختلف مجالات السياسة الخارجية والداخلية، وفي كانون الاول ١٩٩٣ انضمت جورجيا إلى الرابطة، وانسحبت عام ٢٠٠٨ بعد الحرب مع روسيا. كما علّقت اوكرانيا عضويتها في الرابطة بعد أزمة القرم عام ٢٠١٤. تضم الرابطة اليوم أذربيجان وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان. للمزيد أنظر موقع رابطة الدول المستقلة:

http://www.cis.minsk.by/page/174

[17]() خديجة عرفة، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧ .

[18]() لخضر نويره، الاستراتيجية الروسية ازاء الاتحاد الاوربي: الطاقة أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

[19]()هاني عبد القادر عمارة، الطاقة ومصدر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط ١، عمّان، ٢٠١٢، ص ٢٨٤.

[20]() خديجة عرفة، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧–٢١٨.

[21]() عزمي بشارة، الجيوستراتيجيا فوق الايدولوجيا وفوق كل شيء، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٥، ص ٧.

[22]() وثيقة الامن القومي الروسي، موسكو، ٢٠٠٠، ص ١٢ :
https://www.bits.de/EURA/natsecconc.pdf

[23]() محمد مطاوع، تفسير السياسات الأميركية – الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، مجلة سياسات عربية، العدد ١٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٩–١٥.

[24]() جمال صدوق، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية تجاه اوكرانيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٢٧ – ٣١.

[25]() عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤوة الصراع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد٩، تموز ٢٠١٤، ص ٤٩.

[26]() جورج فيشانن: اوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، موقع الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٦/آذار/٢٠١٤:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432695839565429.html

[27]() بو منجل خالد و فاروق مجيب الرحمان، ادارة النزاع في اوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والاميركية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، برلين، ٢٠١٨، ص ٧٢– ٧٣.

[28]() هنده رحمون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: إعادة أحياء الدور العالمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٥٥.

[29]() جمال صدوق، البعد الطاقوي في الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

[30]() بومنجل خالد و فاروق مجيب الرحمان،مصدر سبق ذكره،ص ٧٨.

[31]() محمد رفعت الامام، الازمة الاوكرانية واحتمالات التصعيد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٦.

[32]() خولة بوناب، تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

[33]() عبد الجليل زيد المرهون، الصراع على البحر الاسود، جريدة الرياض، العدد ١٤٤١٧، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٤:
http://www.alriyadh.com/301477

[34]() نزار إسماعيل الحيالي، عبد الحميد العبد الموساوي، العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية ٢٠٠١ – ٢٠٠٨، مجلة قضايا سياسية، المجلد ١٦، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ص ٤٨– ٤٩.

[35]() صابرين عباس كزار، العلاقات الروسية – الأوكرانية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٩٨.

[36]() بعاسو عبد الجليل، رهان الامن الطاقوي للاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣–١٣٧ .

[37]() عبد الجليل زيد المرهون، الصراع على البحر الاسود، مصدر سبق ذكره.

[38]() عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره.

[39]() رؤوف فتيحاني، دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية – الاوروبية مارس ٢٠٠٠– مارس ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

[40]() لخضر نويره مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨ –١٤٩ – ١٥٣.

[41]() إبراهيم علوش، ارتفاع أسعار النفط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٧/١٠/٢٢:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2007/10/22/

[42]() دنفر صفيه، انعكاسات الازمة الاوكرانية على العلاقات الروسية – الغربية ٢٠١٣–٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٢٨.

[43]() لخضر نويره، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥.

[44]() صابرين عباس كزار، العلاقات الروسية – الأوكرانية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦–١٣٨.

[45]() عبد الجليل زيد المرهون، اوكرانيا تدفع ثمن حرب القوقاز، جريدة الرياض، العدد ١٤٦٩٠، بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٢:
http://www.alriyadh.com/373607

[46]() نورهان الشيخ: العلاقات الروسية– الاورو اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاتستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٨ –٤٩.

[47]() نظير محمود أمين، التداعيات الاقليمية والدولية لازمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي – الامريكي على مناطق النفوذ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٠، جامعة كركوك، ٢٠١٤.ص ٣٣٩.

[48]() سراج مهند منير، اثر المبادئ الجيوبولتيكية في الاداء الاستراتيجي الروسي بعد ٢٠٠١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ١٢٠.

[49]() زهير بوعمامة، امن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الاميركية بعد نهاية الحرب الباردة ، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط ١، الجزائر، ٢٠١١، ص ٤٧٣– ٤٧٤.

[50]() أوليسيا تكاشيفا وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٥، ص ٦–٧.

[51]() نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا ٢٠١٠/٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣١–٣٢.

[52]() نملة اسماعيل ابراهيم، التنافس الدولي ازاء خطوط انابيب الغاز في منطقة القوقاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٥٤–٥٥ .

[53]() محمد مطاوع، تفسير السياسات الأميركية – الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

[54]() بشير نافع: الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٧/آذار/٢٠١٤:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201431710531266222.html

[55]() مايكل كوفمان وآخرون، عِبَر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق اوكرانيا، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ١١.

[56]() سراج مهند منير، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ – ١٣٣.

[57]() عامر راشد، بين تهديد روسيا بالتدخل العسكري في اوكرانيا وتنفيذه، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨/٣/٢٠١٤:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/8/

[58]() ستيفاني بيزارد وآخرون، العلاقات الاوربية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في اعقاب الازمة الاوكرانية، مؤسسة RAND، كاليفورنيا, ٢٠١٧، ص ٥.

[59]() المصدر اعلاه، ص ٦٠.

[60]() سراج مهند منير، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٩ – ١٣٦.

[61]() رؤوف فتيحاني، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥– ١١٦.

[62]() عباس فاضل عباس، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٧٤.

[63]()حسين علي عبد الباقي الرماح، أمن الطاقة في السياسة الروسية بعد عام ٢٠١٣، بحث مقدم للترقية الى درجة مستشار، معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٨ – ٧٢.

[64]() سراج مهند منير، اثر المبادئ الجيوبولتيكية في الاداء الاستراتيجي الروسي بعد ٢٠٠١، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨–١٤٥.

[65]() نصرت كاظم عبدالكريم، سياسة الاتحاد الاوربي تجاه روسيا ورابطة الدول المستقلة في مجال الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠–٣٢ .